

نشرية شهر نوفمبر 2020

حول الاحتجاجات الجماعية و الإنتحار و العنف والهجرة

1025 تحركا احتجاجيا و 9 حالة إنتحار و محاولة إنتحار و 1298 مهاجرة

عدد : 86



شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا) الطابق 2
الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000

الهاتف: (+216) 71 325 129 (الفاكس: (+216) 71 325 128)
contact@ftdes.net - www.ftdes.net/observatoire

المقدمة

تدرجيا تتجه تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس الى تراجيديا اجتماعية بعد ان اقتصر فيها البناء على الجانب السياسي دون ان يكون لهذه الديمقراطية السياسية اي ظل اقتصادي واجتماعي. وقد سبق للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ان نبّه في كل ما ينشره من تقارير وبيانات طيلة السنوات الاخيرة من التخريب الممنهج الذي تتعرض له التجربة الديمقراطية الناشئة في تونس بسبب فشل الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة منذ 2011 وعجزها عن امتلاك البرنامج الذي يستجيب لطموحات التونسيين ولاستحقاقات الثورة ومنها تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والتمييز والتهميش والبطالة ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي وخلق مناخ من الثقة العامة.

ولكن، قُبيل أسابيع قليلة من إحياء الذكرى العاشرة للثورة، يحصل ما سبق وان حذرّ منه المنتدى ألا وهو نفاذ صبر أصحاب المطالب أمام حكومة لا تمتلك برنامج وفي إقتصاد معطل ولا ينتج وفي مناخ إجتماعي محتقن وسياسي تغلب عليه المصلحة الحزبية والتوافقات المغشوشة.

هذا المشهد الدراماتيكي الذي تدرج ككرة الثلج طيلة السنوات العشر وصولا الى ديمقراطية ملغومة فيها انتقال سياسي يغلب عليه خطاب العنف والكرهية وتراجع ثقة الشارع في الفاعلين السياسيين وفيه احتباس اقتصادي واجتماعي ضاعف أعداد المُفقّرين والمهمشين والمعرّضين لمخاطر العنف والجريمة والإدمان والهجرة غير النظامية والاستقطاب من قبل شبكات الاجرام والارهاب وتهريب البشر فكانت حصيلة الأشهر العشر الاولى للسنة الجارية كالتالي: رصد 6500 تحرك احتجاجي اغلب مطالبها ذات خلفية اقتصادية واجتماعية وايضا بيئية ووصول 12500 تونسي الى السواحل الإيطالية بطريقة غير نظامية بالاضافة الى إيقاف حوالي 10 آلاف آخرين كانوا ينوون "الحرقة" وهكذا قاربت حصيلة الهجرة غير النظامية للعشرة اشهر الاولى من 2020 حصيلة العام 2011 بين واصلين وموقوفين.

هذه المؤشرات تقابلها في الضفة الاخرى مؤشرات دراماتيكية في مؤسسات السيادة حيث تعجز الحكومة الى حد كتابة هذا التقرير عن تعبئة الموارد المالية الضرورية لميزانية العام الجديد والمتوقع ان تبلغ فيها نفقات الدولة 41 مليون دينار وذلك خارجا وداخليا بعد ان ارتفعت نسبة المديونية الخارجية بشكل غير مسبوق (16 مليون دينار اقتراض خارجي من مجموع 19 مليون دينار هي جملة موارد الاقتراض المرتقبة لميزانية العام الجديد) ورفض البنك المركزي تمويل الميزانية خوفا من اي تداعيات على مستوى التضخم.

وضع صعب بكل المقاييس يفتح الطريق امام ازمة شاملة ومعقدة يرى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ان حلها يحتاج الى :

- حوار وطني يطرح كل القضايا الملحة والمشاكل المطروحة والخطط العملية لتنفيذها وهو حوار توسّع فيه دائرة المشاركين ليشمل تمثيلية المجتمع المدني المتنوعة والفاعلين المحليين ولا يقتصر على المنظمات التقليدية المعروفة.
- التفاوض مع الشركاء الأوروبيين والممولين حول ملفات المديونية والهجرة ومناهضة الحرب والتطرف العنيف ليت تعصف باستقرار المنطقة .
- دعوة المجتمع المدني والحركات المواطنين والقوى الاجتماعية الحريضة على قيم الثورة وأهدافها من أجل وضع آليات العمل المشترك والتضامن والحرص على حماية دولة القانون والمؤسسات ومسار الانتقال الديمقراطي الشامل والحامل لآفاق تنموية واعدة .

المناخ العام خلال شهر نوفمبر

لم يختلف مناخ شهر نوفمبر عمّا سبق على المستوى السياسي والاقتصادي وايضا الصحيّ لكنه كان مختلفا اجتماعيا حيث اندلعت احتجاجات اجتماعية واسعة طيلة شهر نوفمبر طلبا لتنفيذ اتفاقيات موقعة سابقا ولم تمر للتنفيذ وطلبا للتشغيل والتنمية.

فعلى المستوى السياسي استمر خطاب العنف والكرهية والاصطفاف المصلحي صلب البرلمان ليقاوم هذا الوضع أزمة المصادقية التي تواجهها هذه المؤسسة السيادية وصاحبة السلطة الأصلية مما ضاعف من عزلتها عن المجتمع والدليل الخطوة المتباعدة التي ظهرت بين النواب والمحتجين في جهاتهم فعجز النواب عن حسن التعبير عن مطالب المحتجين ونقل اصواتهم الى داخل البرلمان وتفسير هذه المطالب للسلطة وأحزاب الحزام البرلماني والراي العام بعيدا عن اي تجبيش وتشويه للفاعلين في الحراك الاجتماعي.

وعلى المستوى الاقتصادي بلغ العجز مداه من خلال عجز الحكومة عن توفير موارد مالية لتمويل قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وميزانية 2021 بالاضافة الى استمرارية تداعيات أزمة وباء كوفيد 19 حيث بلغت نسبة النمو خلال الثلاثية الثانية من العام الجاري- 21.6 ٪ جراء الحجر الصحيّ الشامل و- 6 ٪ خلال الثلاثي الثالث رغم عودة نسق النشاط الاقتصادي وفقا للأرقام الرسمية المنشورة من قبل المعهد الوطني للإحصاء. ورغم تراجع معدل البطالة بحوالي 2.8 ٪ في مقارنة بين الثلاثيتين الثانية والثالثة (18 ٪ خلال الثلاثية الثانية و16.2 ٪ خلال الثلاثية الثالثة)، وفقا لذات المصدر، الا ان اقتصاد ما بعد الحجر لم ينتج فرص عمل جديدة او عودة قوية لأنشطة الانتاج مثلما هو حال القطاع السياحي الذي خسر خلال الثلاثي الثالث 42.7 ٪ من مداخيله بسبب تداعيات كورونا وتفاقم الوضع بعودة انتشار الوباء منذ منتصف شهر اوت الماضي ليلعب عدد المصابين بكوفيد 19 الى غاية 30 نوفمبر 99375 اصابة وبلوغ عدد الوفيات بكوفيد 3362 حالة وفاة وبلغ عدد الوفيات المسجلة طيلة شهر نوفمبر 1534 حالة حوالي 59 ٪ منها سُجّلت خلال العشرة ايام الاخيرة من الشهر. ورغم تفاقم عدد الوفيات اتضح من الخطاب الرسمي لوزارة الصحة العمومية مع اقتراب نهاية شهر نوفمبر ان استراتيجية مكافحة كوفيد تتجه نحو التخفيف من القيود التي تم فرضها منذ نهاية شهر اكتوبر بهدف الحد من تفشي العدوى المجتمعية بالفيروس والإعلان عن نية تونس اقتناء 6 مليون جرعة من لقاح كوفيد وهي كمية لا تكفي لضمان المناعة الجماعية التي يحتاجها المجتمع من اجل العودة الى الحياة الطبيعية وبالتالي عودة النشاط الاقتصادي الى نسقه المعتاد .

وبالتالي يبدو من الجلي ان تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية والاجتماعية ستتمطط مع الزمن ليلعب مداها سنتين اذ ان النية الرسمية تتجه الى تطعيم ربع الشعب ضد كوفيد خلال العام الجديد وهو ما لن يضمن المناعة الجماعية وبالتالي عودة تفشي الوباء. هذه الازمة تؤكد بلا شك عجز الحكومة الحالية عن حسن إدارة ملف كوفيد سواء على مستوى تحسين الخدمات الصحية المقدمة لعموم التونسيين من حيث التقصي وإجراء التحاليل، مؤشر ارتفاع الوفيات يؤكد تعذر وصول المصابين الى الإسعافات الضرورية وعدم القدرة على اجراء التحاليل والحصول على الخدمة العلاجية، او على مستوى استراتيجية الخروج بأخف الأضرار من هذه الازمة من حيث توفير الحلول القصوى لضمان المناعة الجماعية من اجل عودة النشاط الاقتصادية وخلق آفاق جديدة للتشغيل والتنمية.

هذا الارتجال في إدارة ملف كوفيد طغى أيضا على إدارة الحكومة للملف الاجتماعي طيلة شهر نوفمبر فلئن نجحت حكومة المشيشي في إدارة تفاوض إيجابي مع معتصمي الكامور وصولا الى اعلان اتفاق 8 نوفمبر وعودة نشاط الشركات البترولية إثر فتح "الفانا" إلا أن رئيس الحكومة وقع في خطأ اتصالي فادح ايجح حالة الاحتقان الاجتماعي وأعاد المعتصمين في قابس والقصرين وغيرها من المناطق الى الشوارع وخيمات الاعتصام وغلق الطرقات ومنافذ وحدات الانتاج. فخطاب رئيس الحكومة الذي القاه مساء 9 نوفمبر من ثكنة العوينة لم يتضمن رسائل طمأنة وتفاعل ايجابي مع انتظارات عموم التونسيين في كل المناطق بل انه افرد جهات معينة بالذكر وسها عن جهات اخرى الامر الذي أدى مثلا الى ظهور حراك اجتماعي نوعي في القيروان دعت اليه مختلف مكونات المجتمع المدني لتطبيق ما جاء في المجلس الوزاري الخاص بالجهة المنعقد بتاريخ اوت 2019 وصلا الى اعلان إضراب عام في 3 ديسمبر 2020.

كما أدى عجز الحكومة الاتصالي وسدها باب التفاعل الإيجابي مع الحركات الاجتماعية والتحركات الاجتماعية في مختلف المناطق في ظهور أزمات اجتماعية أجمت من حالة الاحتقان القائم من ذلك ظهور ازمة قوارير الغاز الطبيعي في اغلب ولايات الجنوب جراء توقف انتاج وحدة تغليب الغاز السائل في المنطقة الصناعية بقابس بسبب اعتصام الصمود 2 علما وان وحدة التغليب المذكورة تنتج حوالي 40 ٪ من حاجيات البلاد لقوارير الغاز الطبيعي.

كما عجزت حكومة المشيشي طيلة شهر نوفمبر عن انتاج خطاب اتصالي مطمئن للناس وقد يكون المبرر نحو لجوء المحتجين الى أشكال احتجاجية أكثر تطرفا تجاه الدولة فغياب استمرارية الدولة وعدم حرص الحكومة على ضمان هذه الاستمرارية بالالتزام بتطبيق اتفاقيات موقعة سابقا والالتزام باجراءات تم اتخاذها في مجالس وزارية سابقة هي جملة من الأسباب التي اخلت بالثقة بين الشارع والدولة.

وحتى الملفات التي سعت الحكومة الى حلها طغى عليها ايضا الارتجال مما وُدد أزمات جديدة فملف عمال الحضائر أوجدت له الحكومة حلاً وُدد ازمة جديدة يخوضها أكثر من 16 الف عامل وعاملة حاضرة من الفئة العمرية 45-55 سنة تم استثناءهم من تسوية الوضعيات وقرار خروجهم الإجباري مقابل 20 الف دينار.

تحديد مفاهيم

الحركات الاجتماعية: هي التحركات الاحتجاجية التي تنظمت واستدامت في الزمن وظهر فيها شبه قادة ناطقين باسمها على غرار الحراك الاجتماعي في جندوبة وفي المكناسي وفي قابس وتطاوين وغيرها من المناطق

التحركات الاحتجاجية: هي تحركات عموم الناس من اجل مطالب عادلة مثل توفير الشغل والخدمات الصحية وخدمات النقل المدرسي والنقل وفك العزلة عن القرى والمناطق والربط بشبكات الماء والكهرباء والتطهير وتوفير الأمن ووضع حد للانتصاب الفوضوي وللعنف والإدمان والجريمة وغيرها من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والإدارية والتربوية وهي تحركات احتجاجية غير مؤطرة من قبل نقابات او احزاب وتكون عفوية او منظمة اي تكون ردة فعل حول حادث ما او تمتثل لدعوة للاحتجاج على خلفية حدث ما تكون غالبا من المواطنين وايضا من النشطاء

التنسيقيات :

ربما لم تكن احتجاجات شهر نوفمبر متوقعة بالنسبة لمن لا يتابع بدقة منحى الحراك الاجتماعي ولكنه كان بالنسبة للمرصد الاجتماعي التونسي متوقعا فالخارطة الاحتجاجية والأشكال الاحتجاجية تغيرت وتطورت منذ شهر افريل الذي ترافق مع حجر صحي شامل لتتزع اغلب الاحتجاجات المرصودة نحو العنف وهو ما حدّر منه المرصد الاجتماعي في جل تقاريره الشهرية للأشهر اللاحقة. الا ان الفاعلين السياسيين ينتصرون دائما لنظرية المؤامرة باعتبارها المخرج الاسهل للتخلص من المسؤولية فأمام حالة الفرع التي اصابتهم جراء توسع دائرة الاحتجاجات الاجتماعية في مختلف الجهات خلال نوفمبر كان من السهل التشكيك في هوية تنسيقيات الاعتصامات وتوجيه تهم سياسية اليها واعتبارها مشروعا سياسيا يختفي في ماهو اجتماعي. ولكن غاب عن هؤلاء ان الحراك الاجتماعي بصدد التغيير والتطور طيلة السنوات الماضية والتي توقف فيها العقل السياسي عند المصلحة الحزبية والذاتية واقتسام امتيازات السلطة.

خلال السنوات الماضية وامام الغياب التام لأي تفاعل من قبل السلطات محليا ومركزيا وجهويا توحد المحتجون حول جملة من المطالب وانتظموا كتنسيقيات وأصبح لبعض الحركات الاجتماعية منسق عام وناطق رسمي وتعمل هذه التنسيقيات في محيط فيه شخصيات ظل غير معروفة اعلاميا تماما كما حصل في تجربة الكامور. وشخصيات الظل هذه ليست سياسية بقدر ماهي كفاءات قانونية واقتصادية وايضا شخصيات قادرة على تقديم الدعم اللوجستي للتحركات الاحتجاجية في إطار بحث هذه التنسيقيات فيما عليها وما لها في طرح قضاياها. لم يستوعب الساسة ربما هذا التطور الذي بلغته بعض الحركات الاجتماعية والتي أطرت التحركات الاحتجاجية وأحسنّت إدارة احتجاجها وصولا الى تحقيق مطالبها تماما كما حصل مع اتفاق الكامور .

في هذه الضفة سلطة عاجزة وبلا رؤيا ولا برنامج وفاعل سياسي بآليات تحليل وتفسير محدودة وعقلية تقليدية في إدارة العمل الحزبي والذي اقتصر على الجانب المصلحي وفي تلك الضفة طموحات جامحة للفاعلين اجتماعيين بصدد التنظيم والتطور وابتكار أشكال احتجاجية دفاعا عن قضاياهم العادلة. وبين الضفتين خطاب اتصالي فاشل للحكومة وسقطات اتصالية خطيرة لرئيس الحكومة وهو وضع لا يمكنه باي حال من الأحوال ان يخرج البلاد من أزمتها العميقة والشاملة على أبواب هذه الذكرى الثامنة للثورة .

ولكن يبدو من خلال التهمج على تسمية تنسيقيات ان الوضع لا يتجه الى معالجة حقيقية وتشخيص حقيقي قد يجنب البلاد انفجار وشيك في الوضع الاجتماعي من شأنه ان يشرّع باب الفوضى بل ان تشويه الحراك الاجتماعي ومزيد الضغط يبدو حيلة من هم في السلطة لمواجهة الحراك الاجتماعي الامر الذي قد يضاعف من حدة الاحتقان خلال الاسابيع القادمة خاصة امام بروز حالة تلاقي وتضامن بين الحركات الاجتماعية

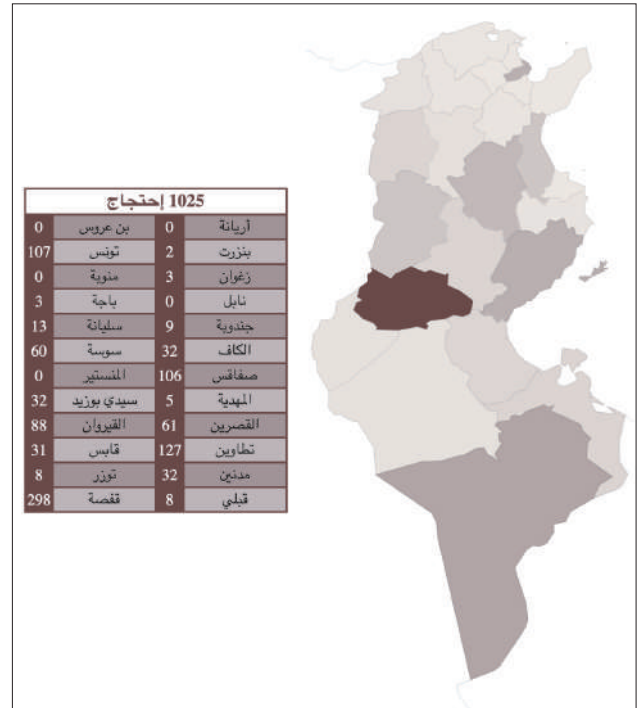
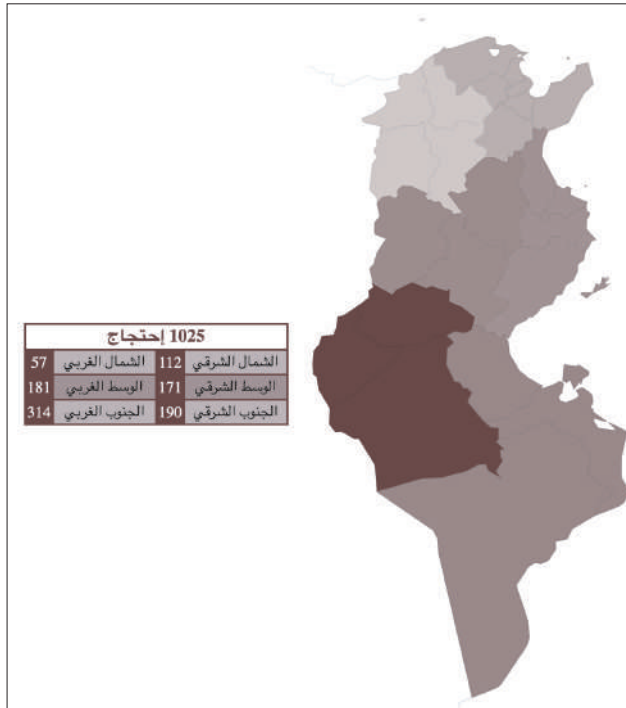
ويمكن اعتبار حراك الكامور نقطة تحول رئيسية يجب استخلاص دروسها فهي حراك نوعي أرسى مشهدا جديدا من القيادات ومشهد جديد من التآزر والتضامن الجهوي ومشهد جديد من التفاعل أدت فيه الحكومة دور المنصت المهتم والمتفاعل طيلة خمسة اسابيع من التفاوض وصولا الى توقيع اتفاق بدأ تنفيذه يرسى تقاليد منشودة من الحوكمة والشفافية. بلا شك هو ليس الحراك الأنموذج من حيث تعطيل الانتاج وفتح باب نزيف اقتصادي بلغت قيمته 800 مليار كخسائر إثر غلق الفانا طيلة أربعة أشهر ولكنه نقطة التحول التي يجب البناء عليها ليستخلص الجميع الدروس حكومة ونخبة وسياسيين. فإما ان يكون حراك الكامور بداية طريق نحو ولادة حركة اجتماعية قوية وواعية وفاعلة وإلا هي الانزلاق المقيت نحو الجهوية والتمرد

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية

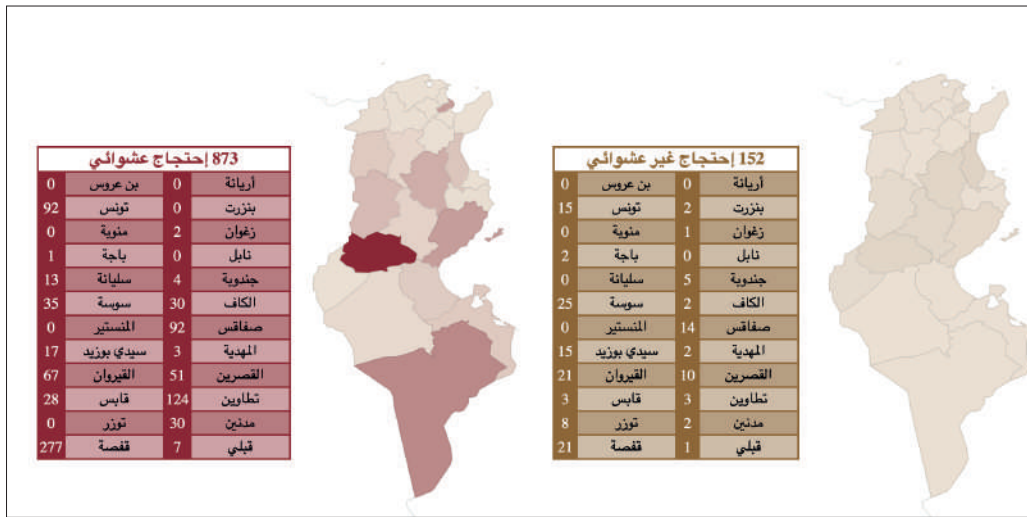
بلغ عدد الاحتجاجات المرصودة طيلة شهر نوفمبر 1025 تحرك احتجاجي مسجلة بذلك زيادة في حدود 17.6 % مقارنة باحتجاجات شهر اكتوبر.

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية	2020
751	سبتمبر
871	اكتوبر
1025	نوفمبر

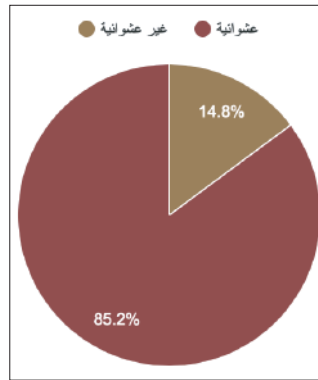
وقد تغيرت الخارطة الاحتجاجية طيلة شهر نوفمبر ليصبح اقليم الجنوب (شرقا وغربا) الأكثر احتجاجا بتسجيله 504 تحرك احتجاجي اي ما يناهز 49 % من مجموع احتجاجات شهر نوفمبر ومثلت الاحتجاجات العشوائية في الاقليمين (ولايات قابس ومدنين وتطاوين وقبلي وتوزر وقفصة) نسبة 92 % من مجموع الاحتجاجات المسجلة في هذه المناطق والاحتجاجات العشوائية هي احتجاجات تنزع نحو العنف.



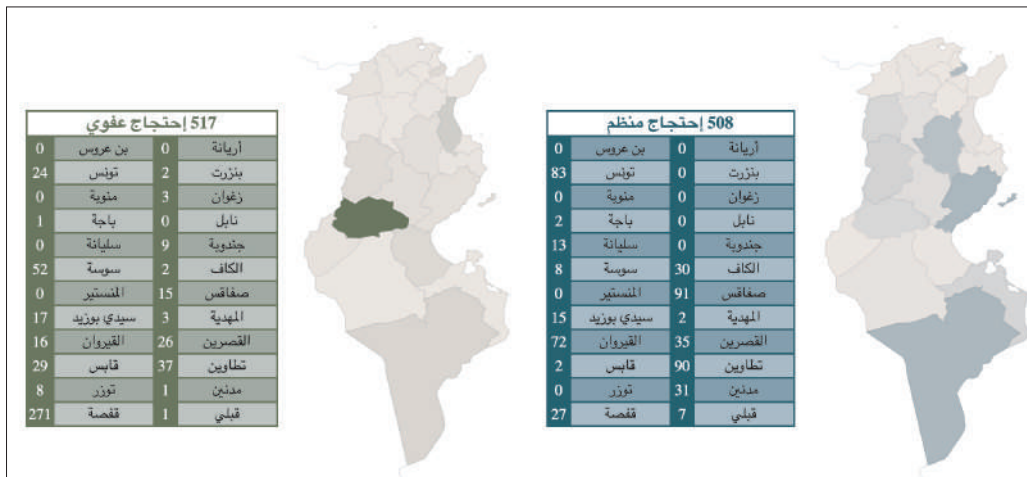
ويأتي إقليم الوسط (شرقا وغربا) في مرتبة ثانية من حيث عدد الاحتجاجات المسجلة طيلة شهر نوفمبر بحوالي 352 تحرك احتجاجي حوالي 75.2 % منها تحركات عشوائية اي تنزع نحو العنف وذلك في ولايات صفاقس والمهدية وسوسة والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين. وفي مرتبة ثالثة يأتي إقليم الشمال (شرقا وغربا) ب169 تحرك احتجاجي في ولايات بنزرت وزغوان وتونس وسليانة وجندوبة وباجة والكاف حوالي 84 % من مجمل هذه التحركات كانت عشوائية اي تنزع للعنف خاصة في ولايات تونس وسليانة والكاف.



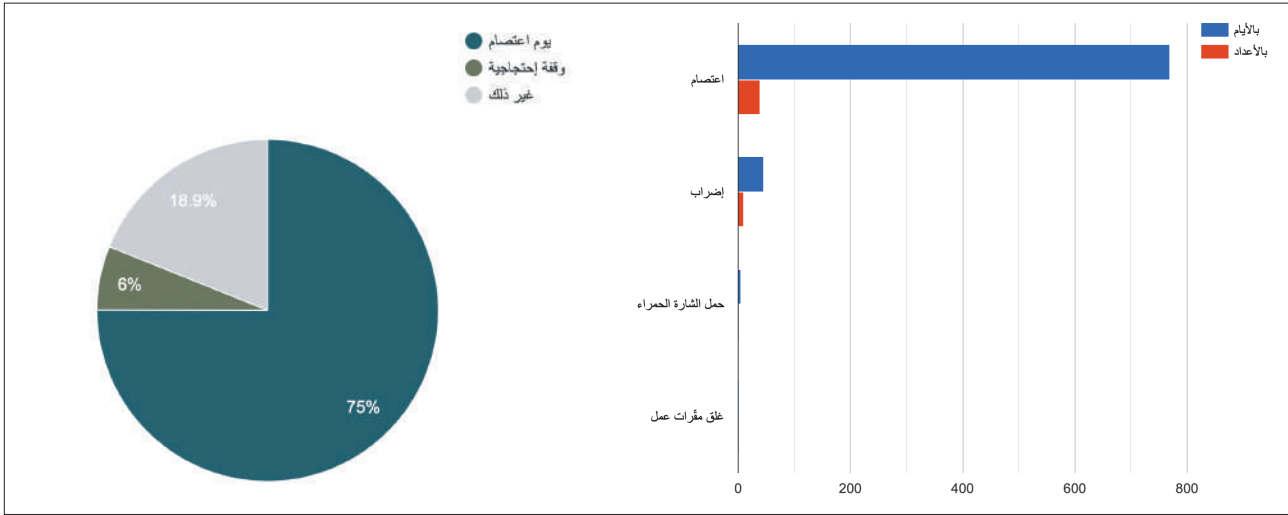
وقد بلغ مجموع الاحتجاجات العشوائية نسبة 85.2% من مجموع الاحتجاجات المرصودة طيلة شهر نوفمبر.



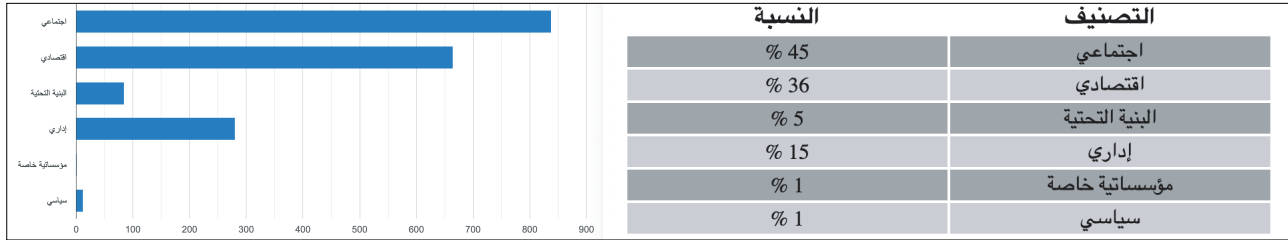
ومن الملاحظ ان الاحتجاجات الاجتماعية العشوائية بدأت منذ شهر أفريل الماضي في البروز لتطغى على مجمل الاحتجاجات التي يتم رصدها من قبل وحدة الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي.



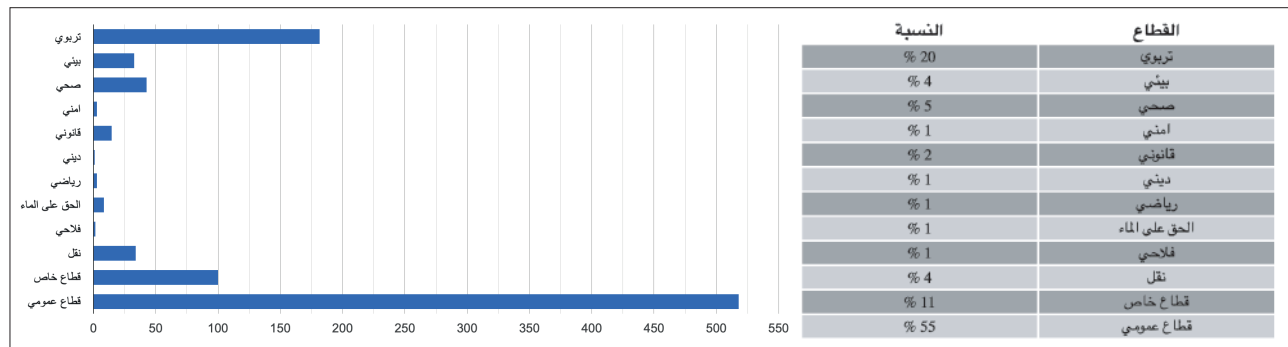
ومثلت الاعتصامات نسبة 75% من مجموع الأشكال الاحتجاجية المرصودة تليها الوقفات الاحتجاجية بنسبة 6% ثم بقية الأشكال الاحتجاجية (اضراب وحمل الشارة الحمراء وغلق مقرات عمل) بنسبة 18.9%. وقد بلغ عدد ايام الاعتصامات المرصودة 769 يوم اعتصام من ذلك نذكر استمرارية اعتصام الدكاترة المعطلين عن العمل لمدة 5 أشهر (منذ 29 جوان 2020).



محمل هذه الاحتجاجات الاجتماعية المرصودة كانت ذات خلفية اقتصادية واجتماعية بنسبة 81 % تليها احتجاجات من اجل تحسين الخدمات الإدارية بنسبة 15 % وتحسين البنية التحتية من طرقاات وتغطية فوهات البالوعات إثر حوادث غرق فيها بنسبة 5 %.



ومثلت المطالبة بالحق في التشغيل نسبة 31 % من محمل الاحتجاجات المرصودة تليها المطالبة بتحسين ظروف العمل بنسبة 26 % والحق في التنمية بنسبة 8 % والمطالبة بإصلاح المنظومة التربوية بنسبة 7 % والتتديد بتريدي الأوضاع في المؤسسات التربوية بنسبة 7 % .
وإثار عدم تفعيل الاتفاقيات نسبة 6 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة طيلة نوفمبر.



أما الفاعلون فقد كان أغلبهم شباب ومعتلون عن العمل من بينهم اصحاب الشهادات بنسبة 53 % يليهم الموظفون بنسبة 17 % ثم العمال بنسبة 10 % والطلبة بنسبة 9 % ثم عمال الحضائر والسواق والمعلمين والاساتذة بنسبة 4 % والسكان والنشطاء والتجار والتلاميذ والأطباء والفلاحين والأولياء وسائقي سيارات النقل الريفي وغيرهم.

اهم الفاعلون في التّحركات

28 %	العاطلين عن العمل
17 %	الموظفون
17 %	شباب
16 %	مواطنين
10 %	العمال
9 %	الطلبة
8 %	اصحاب الشهادات العاطلين عن العمل
4 %	عمال الحضائر
5 %	السائقين
4 %	المعلمين/ الاساتذة

فضاءات التّحركات الاحتجاجية

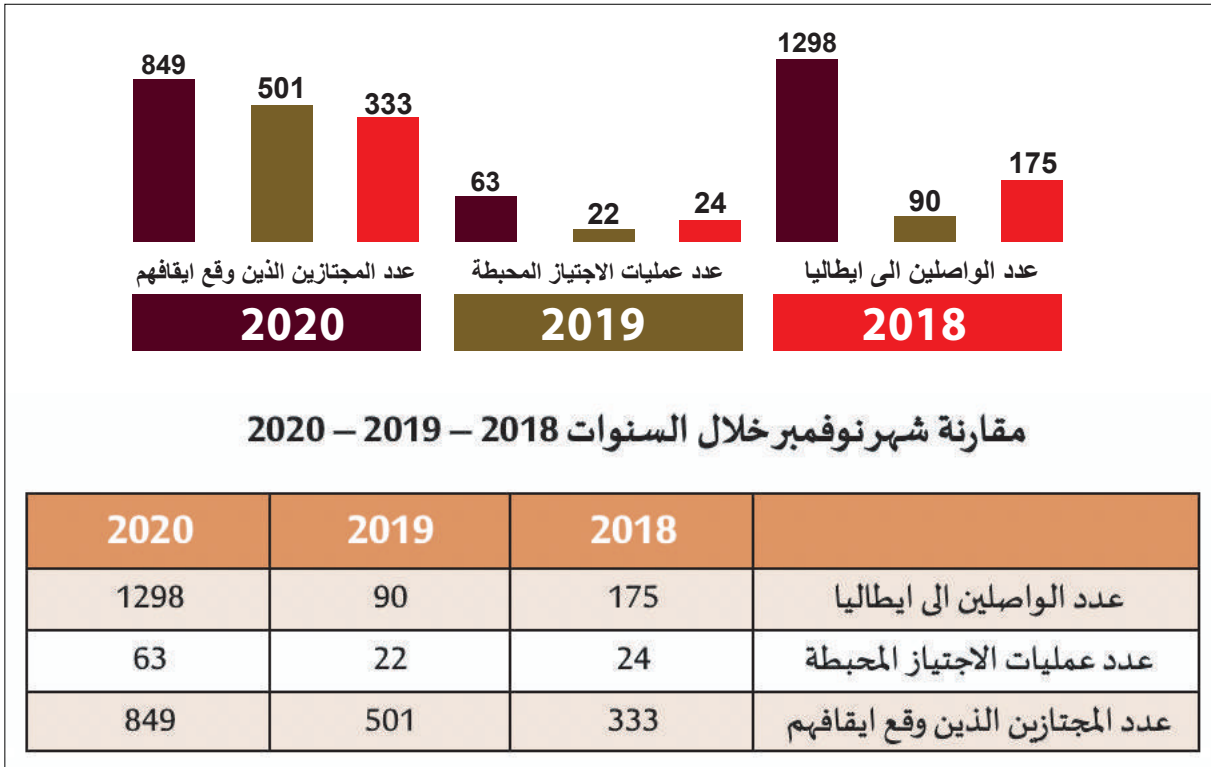
20 %	الطرق
17 %	مقرات السيادة
16 %	شركة فسفاط قفصة
12 %	المقرات الإدارية
7 %	المؤسسات التعليمية
6 %	مقر الولاية
5 %	مقرات الانتاج
5 %	مقرات الوزارات
4 %	وسائل الإعلام
4 %	مقرات البلديات

ومثلت الطرق أبرز فضاءات الاحتجاج بنسبة 20 % تليها مقرات السيادة بنسبة 17 % ثم شركة فسفاط قفصة بنسبة 16 % والمقرات الإدارية بنسبة 12 % والمؤسسات التعليمية بنسبة 7 % .
ومثلت مقرات الانتاج نسبة 5 % من فضاءات الاحتجاج والأماكن العامة ومجلس نواب الشعب والمستشفيات نسبة 1 % من فضاءات الاحتجاج .
ووجه المحتجون مطالبهم الى السلط المركزية بنسبة 79 % والجهوية بنسبة 20 % والوزارات بنسبة 4 % والولاية بنسبة 1 % .

الهجرة غير النظامية خلال شهر نوفمبر

على عكس ما كان متوقعا في هذه المرحلة لم تؤثر كثيرا العملية الإرهابية التي وقعت في مدينة نيس نهاية شهر أكتوبر والتي تورط فيها احد المهاجرين غير النظاميين التونسيين على القرار الهجري رغم ما رافقها من حملات وصم للمهاجرين بفرنسا وإيطاليا حيث انه من جملة 1298 مهاجرا وصل الى السواحل الإيطالية خلال شهر نوفمبر منهم 93 ٪ وصلوا خلال النصف الأول من الشهر في حين وصل اقل من 100 مهاجر خلال النصف الثاني وذلك نتيجة العوامل المناخية حيث شهدت تونس والحوض الأوسط للمتوسط اضطرابات مناخية رافقتها هطول امطار وهيجان للبحر اثر ذلك بطريقة غير مباشرة على التدفقات الواصلة الى السواحل الإيطالية .

الواصلون الى السواحل الأوروبية



سجل شهر نوفمبر 2020 أرقاما استثنائية كخيرة من أشهر هذه السنة ليتضاعف اكثر من 13 مرة مقارنة بنوفمبر 2019 من حيث عدد الواصلين وارتفع عدد العمليات المحبطة من 22 عملية في نوفمبر من سنة 2019 الى 63 عملية اجتياز محبطة خلال نوفمبر 2020 .



مقارنة للفترة الزمنية بين 1 جانفي و30 نوفمبر

2020	2019	2018	
12512	2682	5024	عدد الواصلين الى ايطاليا
1062	265	338	عدد عمليات الاجتياز المحبطة
12749	4089	4307	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم

بلغ عدد الواصلين الى السواحل الإيطالية بطريقة غير نظامية منذ 1 جانفي 2020 الى نهاية نوفمبر 12512 مهاجرا أي بزيادة %365 مقارنة بسنة 2019 و زيادة ب %149 مقارنة بسنة 2018 كما سجل عدد عمليات الاجتياز المحبطة ارتفاعا ب %300 وارتفاع عدد المهاجرين الذين تم منع اجتيازهم ب %211 مقارنة بسنة 2019 وهي مؤشرات تعكس تنامي الرغبة في الهجرة اصافة الى كثافة نشاط الحرس البحري التونسي .

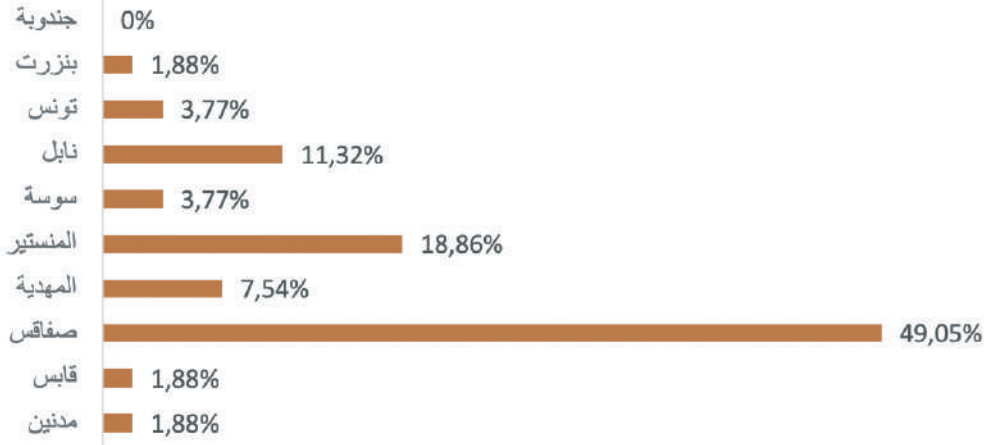
توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2020

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصرمع مرافقة	القصردون مرافقة
جانفي	68	42	4	10	12
فيفري	26	21	0	0	5
مارس	60	42	1	0	17
افريل	37	28	1	2	6
ماي	494	443	6	3	42
جوان	825	755	23	19	28
جويلية	4145	3575	99	100	371
اوت	2306	1803	72	98	333
سبتمبر	1923	1508	60	76	279
أكتوبر	1328	1081	41	43	163
نوفمبر	1298	1085	35	34	144
المجموع	12512	10383	342	385	1400

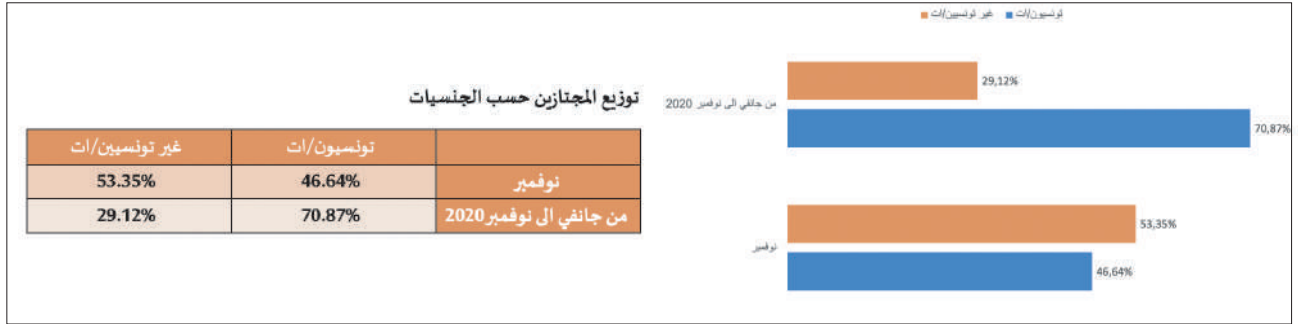
لم تمثل النساء سوى نسبة %2.73 من جملة الواصلين من الجنسية التونسية الى السواحل الإيطالية ونسبة %18.89 من جميع الجنسيات ومثل القصر %14.26 في حين ان القصر من الجنسية التونسية يمثلون %37.17 من جملة القصر الواصلين الى إيطاليا من جميع الجنسيات .

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات

الجهة	العمليات (%)
جندوبة	0
بنزرت	1.88%
تونس	3.77%
نابل	11.32%
سوسة	3.77%
المنستير	18.86%
المهدية	7.54%
صفاقس	49.05%
قابس	1.88%
مدنين	1.88%



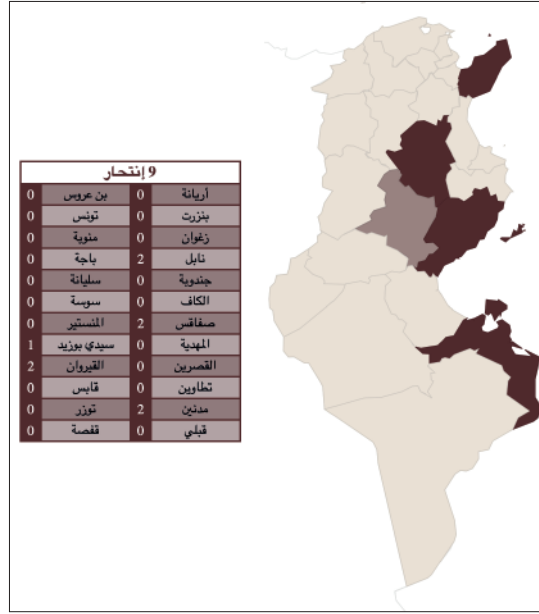
مثل جهات صفاقس نقطة الانطلاق الأبرز التي يتم منها احباط عمليات الاجتياز حيث بلغت نسبة العمليات المحبطة من صفاقس 49.05% تليها جهة المنستير 18.86%.



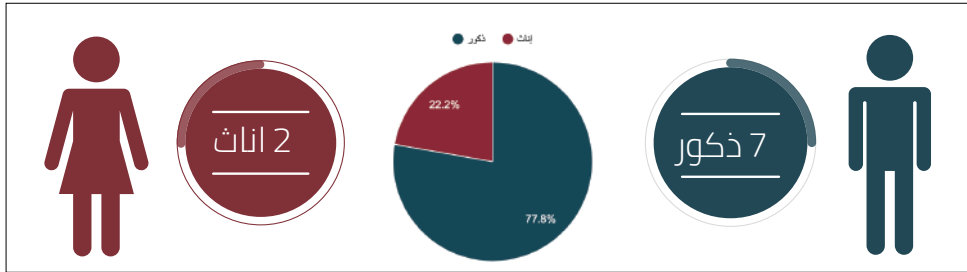
للمرة الأولى منذ شهر فيفري تتجاوز فيه نسبة المهاجرين من جنوب الصحراء الذين تم احباط اجتيازهم نسبة التونسيين ومن هنا نلاحظ الأثر النسبي لعملية نيس الارهابية والتي جعلت المترشحين للهجرة من الجنسية التونسية يراجعون القرار الهجري او يؤجلونه الى حين اتضاح الرؤيا حول الإجراءات المتخذة ضد المهاجرين غير النظاميين في الضفة الشمالية. وهو وضع استغلته شبكات الهجرة لتعويض التونسيين بغير التونسيين.

حالات الانتحار ومحاولات الانتحار

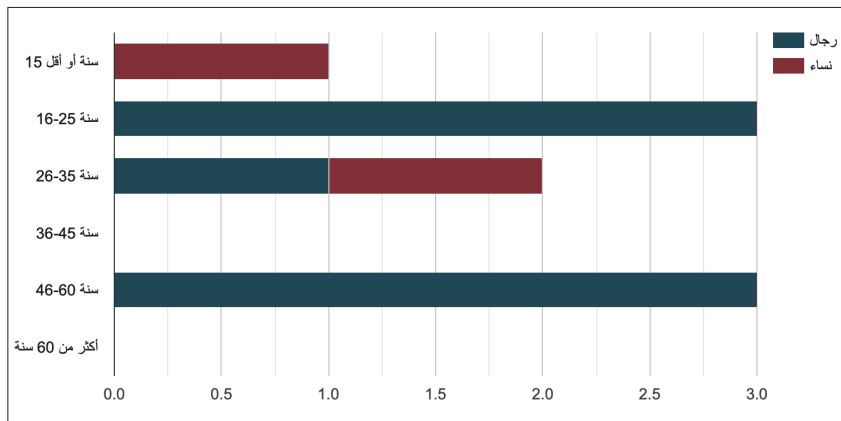
بلغ عدد حالات ومحاولات الانتحار المرصودة طيلة شهر نوفمبر 9 حالات ومحاولات انتحار سُجلت بمعدل حالتين في كل من صفاقس ونابل والقيروان ومدنين بالإضافة الى تسجيل حالة في ولاية سيدي بوزيد.



وقد مثل الذكور نسبة 77.8% من مجموع حالات ومحاولات الانتحار المرصودة

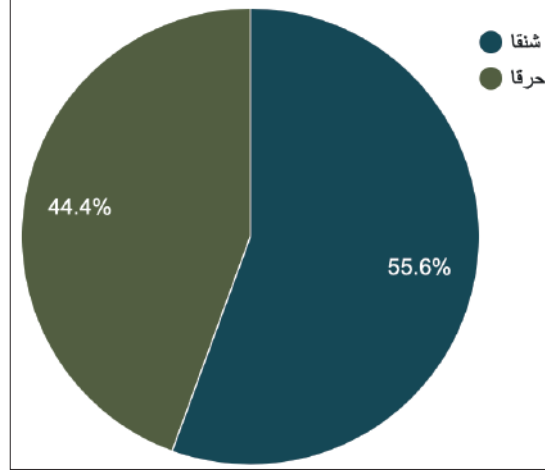


ومثلت الفئة العمرية 16-35 سنة نسبة 55.5% من مجموع الحالات المرصودة .



أكثر من 60 سنة	46-60 سنة	36-45 سنة	26-35 سنة	16-25 سنة	15 سنة أو أقل	
0	3	0	1	3	0	ذكور
0	0	0	1	0	1	إناث
0	3	0	2	3	1	الاجموع

واقترنت حالات الانتحار المرصودة على الانتحار حرقاً بنسبة 55.6% وشنقاً بنسبة 44.4%. ويظل الانتحار ومحاولته شكل من أشكال التعبير الاحتجاجي الذي لم يغيب عن المشهد الاحتجاجي في تونس طيلة السنوات الأخيرة دون أن تُبدي السلطات أي تكرات بالظاهرة لدراستها وفهمها ووضع آليات وقاية منها.



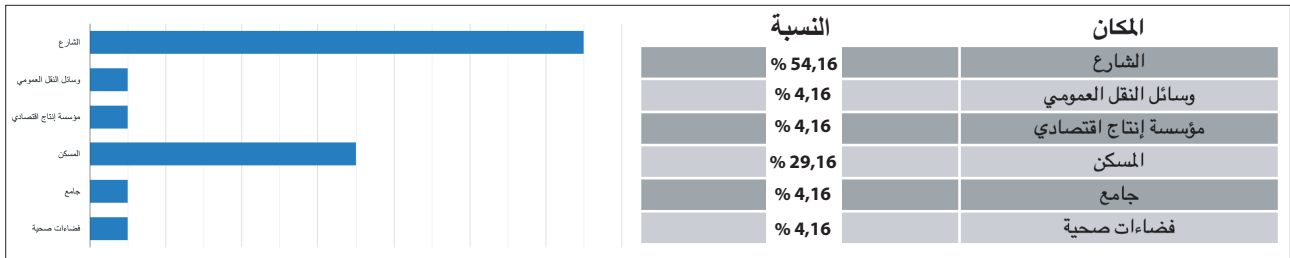
تقرير العنف

تقرير المرصد الاجتماعي التونسي لشهر نوفمبر 2020، جاء ليؤكد ما خلصت له مختلف التقارير الصادرة فيما يتعلق بالعنف المسلط على النساء، والتي بينت ان معدلاته قد سجلت تطورا واضحا في أشهر الحجر الصحي الشامل اين تضاعفت م بين 5 و7 مرات وكانت أغلب المتعرضات للعنف خلال نفس الفترة من النساء المتعلمات. ويذكر تقرير الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ان 75 % من هن نساء يعانين من هشاشة اقتصادية والاجتماعية ونحو 57 % منهن عاطلات عن العمل. وكان الأزواج مسؤولون عن 67 % من منسوب العنف المسجل خلال فترة الحجر الصحي الشامل وكان العنف الزوجي الأكثر شيوعا والأكثر تهديدا لامن النساء حسب نفس التقرير.



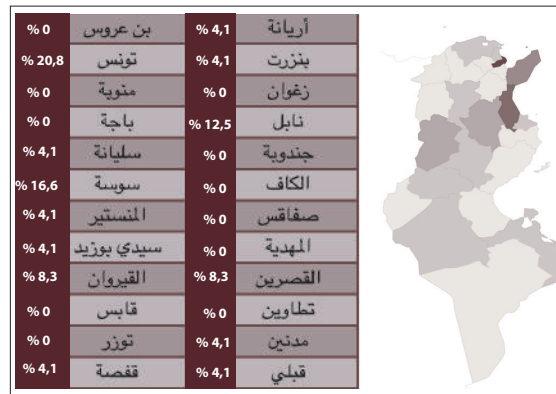
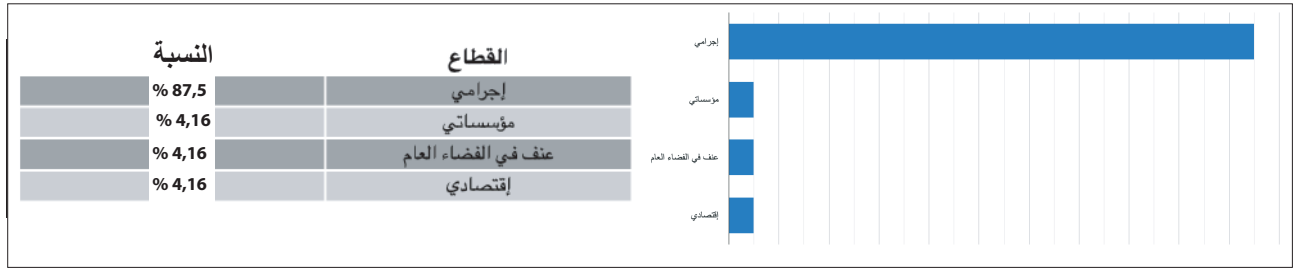
وتأتي أرقام المرصد لتكشف ان ثلث الذين تعرضوا للعنف خلال شهر نوفمبر هن نساء. في نفس الوقت تقول ان 87.5 % من المسؤولين عن أحداث العنف المرصودة من قبل فريق العمل هم من صنف الذكور.

ومثلت الفضاءات العاملة الشارع والطرق ووسائل النقل. الإطار الذي استوعب أكثر من 60 % من أحداث العنف المسجلة خلال شهر نوفمبر. ليحتل المسكن المرتبة الموالية أين عرف نحو 30 % من أحداث العنف المرصودة خلال نفس الشهر. وشهدت مؤسسات الإنتاج الاقتصادي 4 % من أحداث العنف ونفس النسبة عرفتها دور العبادة (الجوامع).

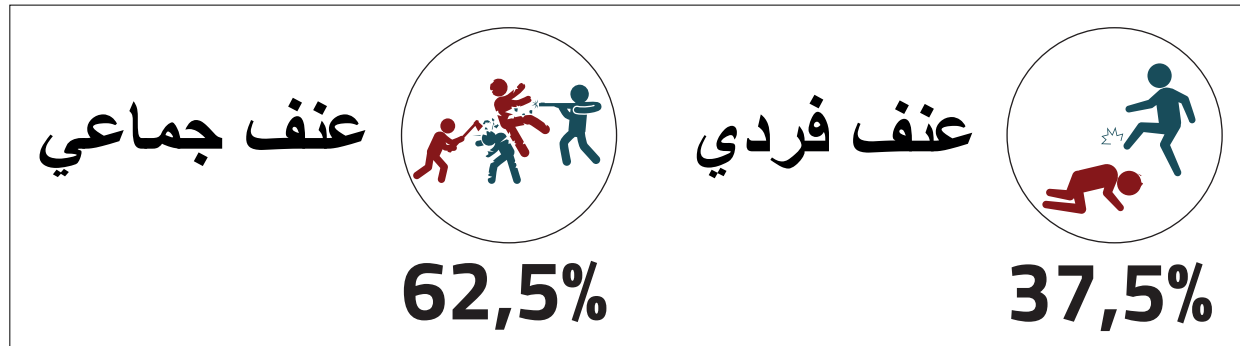


وعلى غرار الأشهر السابقة احتل العنف ذو الطابع الإجرامي صدارة أحداث العنف الصادرة في عينة الرصد المتكونة من مجموع الصحف اليومية والأسبوعية وبرز مواقع الصحف الالكترونية والراديوهات مع ما يتم رصده على مستوى فروع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

ولم تتغير نسبة العنف الاقتصادي في شهر نوفمبر اين استقرت في حدود ال 4 ٪ من منسوب العنف المسجل وهي نفس النسبة التي عرفها شهر أكتوبر 2020 .



وتحتل ولاية تونس العاصمة صدارة المناطق التي عرفت أحداثا عنف خلال شهر نوفمبر اين عرفت بنسبة 20.8 ٪ من حجم العنف المسجل، يليها في ذلك ولاية سوسة التي عرفت نسبة 16.6 ٪ من المجموع العام، لتأتي بعدها ولاية نابل بنسبة 12.5 ٪ ثم ولاية القيروان وولاية القصرين التي عرفت 8.3 ٪ من أحداث العنف. ليكون منسوب العنف تقريبا هو نفسه في ولايات قفصة وسليانة والمنستير وسيدي بوزيد وقبلي ومدنين واريانة وبنزرت التي شهدت كل منها نسبة 4.1 ٪ من إحداه العنف خلال شهر نوفمبر 2020 .



ونسبة 62.5 ٪ من أحداث العنف المسجلة خلال شهر نوفمبر كان المسؤول عنها افراد في المقابل جاء العنف جماعيا في نسبة 37.5 ٪ من العنف المرصود.

الخاتمة

في المحصلة كان شهر نوفمبر خطوة اخرى صعبة في مسار الحراك الاجتماعي وان لم تتصرف الحكومة بالعقل الاستراتيجي المطلوب منها اعتماده في تشخيص الوضع الاجتماعي والاستجابة الى مطالبه العادلة فانه لا مبرر في الفعل الاحتجاجي بتعطيل انتاج الثروة الذي سيمكن من الاستجابة للمطالب او تعطيل خدمات أساسية تمس المعيش اليومي للمواطن. وتفتح الاسباب القادمة على مزيد من التعقيدات في الوضع الاجتماعي وكذلك الصحي الامر الذي يحتاج الى خطاب اتصالي صادق ومبني على تشخيص حقيقي ويحتاج ايضا الى حوار جماعي تشاركي أبرز عناوينه احترام دولة القانون والمؤسسات.

منهجية احتساب علمية جديدة:

بداية من شهر مارس اعتمد المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم:

التحركات العفوية: تتسم بالمباغة و سرعة التحرك نتيجة حالات الغضب الجماعي القصوى والاحتقان الذي يولدها الا أنها محدودة في الزمان و المكان وتسعى إلى الإثارة ولفت الإنتباه والتعبئة الإجتماعية وتتميز بطابعها السلمي الا أنها تتفاوت في معالم تطوير الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحركات المنظمة: تحركات كانت بالأساس عفوية إلا أنها تطورت و طورت آليات فعلها في الزمان و المكان وتوفرت على القدرة على تنظيم الإحتجاج والإعداد له وتسعى إلى تطوير التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية. تتميز بوسائلها التنظيمية و قدرتها على ضمان إستمرار فعلها و اعادة التعبئة من جديد من أجل نفس الأسباب.

التحركات العشوائية: هي التحركات العنيفة والتي تجعل من العنف المضاد إحدى آليات فعلها وهي في الغالب ردود فعل مباشرة توظف كل الإمكانيات من أجل المواجهة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتساب:

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحرك الاحتجاجي يمكن ان يدور في اكثر من مكان وبالتالي يتم احتسابه اكثر من مرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة: يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات (... تفصيلية) (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون الواصلون الى السواحل الأوروبية: هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها